الجوانب الاقتصادية لاتفاقية الأطر الستراتيجية

مكي محمد ردام

منذ الاعلان الصادر في ٢٠٠٧/١١/٢٦ عن كل من الحكومة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية، يجري نقاش ساخن وجدي شامل وجدير في المجال السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي بهدف فهم واستيعاب وتحليل وبالتالي تحديد نوع العلاقة التي سوف تحكم الطرفين (العراقي والأمريكي) مبادئ او مذكرة تفاهم او غيرها من التسميات التي تزخر بها حقيبة الدبلوماسية مع الضعيف والنزاهة مع الفساد الحق مع الباطل من دون ان يحسم هذا الصراع بشكل حاسم نظراً للتغير المستمر في موازين وقوى إدارة هذا النزاع على المستوى الداخلي لكل بلد على حده وعلى المستوى الدولي بشكل عام.

وعلى الرغم من ان العراق وهو مقبل على اقامة علاقة مع أقوى وأغنى دولة تمتلك ناحية العلم والتكنلوجيا والمعرفة بلا منازع واكبر قوة عسكرية ومعلنة بينما يزرح العراق تحت ثقل حالة من الضعف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الثقافي.

نعتقد ان هذه الحقائق تدفع المجتمع العراقي بكافة مكوناته الاجتماعية والدينية والطائفية والقومية والقادة السياسيين الفاعلين النظر على ارض الواقع براغماتيا (Prag-maticaly) والانطلاق من فرضية او حقيقة ان مناصبة العداء الاستراتيجي لأمريكا يعني توقع الخسارة على الامد البعيد لشواهد تأريخية تشخص فيها عدد غير قليل من الدول الكبيرة والصغيرة وعدد من المنظمات السياسية القوية المنتشرة في ارجاء المعمورة وكذلك لأسباب اخرى عديدة من بينها كونها الأقوى والأغنى والأقدر عسكرياً، ورفعاً للالتباس في معنى العبارة المذكورة اعلاه فان المقصود بالخسارة العدالة والمبادئ والمثل العليا - لان هذا موضوع آخر مستقل ومع هذا النوع فالى جانبه يقف اكثر من ثلاثين بلداً تربطها اتفاقيات ستراتيجية بدءا من دول الخليج العربي الى كوريا وألمانيا واليابان تنظم تواجد القوات العسكرية بينها وبين الولايات المتحدة. ولكن الملاحظ من هذه الاتفاقيات ان التي تلي سابقتها تحظى فيها الدول المتعاقدة مع أمريكا بشروط افضل بخصوص احترام السيادة.

فالاتفاقية التي عقدتها امريكا مع اليابان عام١٩٦٠ كانت تتضمن بنوداً خطرة منها ان القوات العسكرية الأمريكية تتمتع بالحصانة الكاملة ولا تخضع للسيادة اليابانية وان الطائرات والسفن الأمريكية يحق لها دخول الإقليم الياباني من دون قيد او شرط وان القضاء الأمريكي هو الذي يفصل بالقضايا الجنائية على افراد القوات المسلحة وليس القضاء الياباني مما الغى شرط المساواة كدولة ذات سيادة.

وبعد ثلاثة اعوام في عام١٩٦٣ فان الاتفاقية بين امريكا والمانيا قد حرمت على العسكرية الأمريكية حمل السلاح خارج القواعد دون اذن من السلطات الألمانية واصبح من حق الالمان اعتقال الافراد من الأمريكان عند مخالفة القواعد الألمانية بل منحت الشرطة الألمانية حق ممارسة واجباتها داخل القواعد الأمريكية عند وجود خطأ، وكذلك اعطت حق الانسحاب لكل من الجانبين في اي وقت يشاء بشرط اعلام الطرق الاخر.واذا كان البعد الاقتصادي يعد الهدف المركزي المعلن او غير المعلن لجميع مثل هذه الاتفاقيات فاننا نستعرض الاطر الاستراتيجية لهذا الجانب في الاتفاقية العراقية الأمريكية المنتظرة اذا اجد من الضروري ان تنطلق من الحقائق السلبية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي في لحظة التباحث في اتفاقيتين الأول (الأطر الستراتيجية التي تدرس أسس العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تشكل الاساس في تكوين علاقات طبيعية بين البلدين والثانية التي تعرف باتفاق وضع القوات المتعددة الجنسية على الأراضي العراقية المجال الاقتصادي فاننا ندرك جيداً برغم كل ما جاء في المجال الاقتصادي من التزامات هي متبناة من فقرات العهد الدولي) وتعهدات بدعم العراق للنهوض في مختلف المجالات الاقتصادية فاننا في الوقت الذي نعلن فيه عن حاجتنا الى الكثير من اشكال الدعم والمساعدة لاعادة اصلاح وبناء البنى الارتكازية (infra - straetrature) للقطاعات الانتاجية والخدمية الاساسية فاننا نبدأ بمحاكمتها او منافساتها او مجاراتها في لعبة كبيرة غير مضمومة النتائج ربما تؤدي بنا الى ان نخسر الطاس والحمام كما يقول المثل العراقي المشهور.

لذا علينا التحرك بخطوات علمية شفافة بمشاركة شعبية تكنوقراطية بقراءة واعية للجانب الاقتصادي، اذ يوضح العهد الدولي الاطار الستراتيجية لحكومة العراق تجاه الاقتصاد الوطني والعالمي بما يلي:

١- ادارة الموارد العامة باستخدام هذه الموارد لدعم الوحدة الوطنية والتنمية المستدامة المتنوعة:

أ- العائدات النفطية بانشاء نظام لإدارة الثروة النفطية يتميز بالشفافية ويخضع للمساءلة.

ب- الادارة المالية العامة وتضمن توحيد الميزانية ضمت حساب الخزينة الموحد ورفع مستوى مراقبة المساعدات والمعوقات الدولية

- وضع الميزانية في اطار عمل مالي.
- وضع إجراءات عملية امام المساءلة والمشاركة العامة والتدقيقات الحسابية .
- كشف المركبات الحكومية والشروع في مراجعة الانفاق العام.
- انشاء نظام مالي (فيدرالية مالية).

مراجعة السياسة الضريبية والكمركية وإجراءاتها.

٢- تعزيز المؤسسات والإدارة وذلك ب:

- مشاركة المجتمع المدني في رسم وتنفيذ ومراقبة برامج الاصلاح وتبني قانون استقلالها الاقتصادي والسياسي.
- ضمان الوصول الى المعلومات والكشف عنها للجمهور.
- الادارة الرشيدة ومكافحة الفساد
- وضع خطط مكافحة الفساد سيادة القانون تطبيق قانون الدخل .
- المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة بالقضاء على الفساد.
- استعادة الموجودات التي تكونت عن طريق الفساد.

ج- اصلاح الخدمة المدنية

- نظام كشف الراتب والقضاء على استغلال الاموال العامة.
- تنظيم الترقية على اساس المؤهلات
- احصاء عام لموظفي دوائر الدولة

٣- الاصلاح الاقتصادي:

أ- اصلاح الدعم الحكومي

ب- تطوير القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار بهدف خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص وايجاد فرص عمل بوضع ستراتيجية لاعادة هيكلة الشركات العامة وجذبه الاستثمارات وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والانظمام الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ج- اعادة هيكلة القطاع المالي وذلك عن طريق:

- اعادة هيكلة المصارف الحكومية بزيادة امكانية الحصول على خدمات الائتمان وتنمية العمل المصرفي الخاص وتسهيل مشاركة المصارف الخاصة في تقديم الخدمات المالية العامة وانشاء نظام الدفع يعتمد الأساليب الالكترونية.

٥- التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي:

ليصبح العراق عضواً في التجارة والتعاون الدولي ويصادق على معاهدات البيئة ولتحقيق ذلك:

- تحديد اهداف التكامل الاقليمي والدولي.
- سياسة فرض الضرائب والكمارك معايير الجودة والملكية والاستثمار قواعد التجارة.

ويسعى العراق الى :

- تقوية العلاقات مع الامم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمشاركة في منظمة اوبك وبنك التنمية الاسلامية والصندوق العربي للتنمية والانظمام الى مجلس التعاون الخليجي.
- العمل مع الاتحاد الاوربي

٤- التنمية البشرية : لغرض حماية المواطنين وتحسين رفاهيتهم وتعبئة راس المال البشرية لاستعادة ثقة الشعب العراقي بقدرة الدولة على حمايته وتلبية احتياجاته وضمان عدم التمييز في الحقوق والحريات الاساسية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وبذلك تعمل الحكومة على

- تخفيض عدد العائلات تحت مستوى الفقر الى الثلث.؟
- تخفيض البطالة الى النصف ومستوى التعلم بنسبة ٢٥٪.
- زيادة الاتفاق الصحي الى ٤٪ من الناتج المحلي
- زيادة نسبة الحصول على السكن الى ١٥٪.
- تحسين مستوى الحصول على مياه الشرب وانظمة الصرف الصحي الى الثلث.
- تحسين ستراتيجيات تنمية المناطق التي من شأنها:
- تأمين تقديم الخدمات الى الفئات المحرومة والمهجرة في العراق.
- زيادة مستوى رفع الدخل على المستوى الاجتماعي.
- بناء القدرات التخطيطية والتنفيذية على المستوى المحلي.
- زيادة نسبة الطبقة المتوسطة.

ب- تطوير شبكات الحماية الاجتماعية بهدف حماية الفئات الاكثر ضعفاً من السكان وتعويضهم ولتحقيق ذلك ينبغي العمل على:

- دعم واسع للاصلاحات الاجتماعية
- بناء قدرات ادارة المعلومات والاحصاء في وضع ضوابط تعرف بالاسرة الفقيرة والمؤهلة.
- تعزيز برامج دخول الفئات الفقيرة الى سوق العمل.
- وضع الية للمحافظة على القدرة الشرائية لمواجهة التضخم من دون دعم الدولة للوقود والغذاء.

٥- الطاقة - النفط والكهرباء والغاز:

بوضع اطار تنظيمي على اساس قانون الهيدروكابرونات في ضوء الدستور من خلال:

- الفصل بين رسم السياسة والتنفيذ والتنظيم والعمل.
- وضع ستراتيجية وطنية للكاربوهيدرات.
- توحيد البنية التحتية وعمليات تسويق النفط.
- تشجيع الاستثمار الاجنبي والقطاع الخاص في تنفيذ العقود ولهذا الغرض تعد الدولة خطة مركزية لقطاع الطاقة على اساس توزان الطاقة اما الاستراتيجيات الخاصة بالاستثمار العام والخاص في قطاع النفط ستمنح الأولوية الى:
- زيادة انتاج النفط الخام الى ٣,٥ (م.ب.ي) في عام٢٠١١.
- زيادة انتاج المنتجات النفطية الى ٧٠٠ الف (ب. ي) عام٢٠١١.
- تلبية الطلب على المنتجات النفيطة باسعار عالمية بحلول عام٢٠١١.
- تطوير الغاز الطبيعي لتبلية طلب الغاز بعملية توليد الطاقة الكهربائية اما بالنسبة لقطاع الكهرباء تهدف خطة الحكومة الاستثمارية الى تلبية الطلب على اساس رسوم استرداد التكاليف.

٦- ستراتيجية الزراعة وادارة المياه من خلال العمل على:

- تهيئة بيئة ملائمة لقطاع زراعة يعتمد سياسة السوق الحر.
- رسم سياسة زراعية متكاملة مع السياسة الغذائية والتجارية والصناعية وكذلك تقوم الحكومة:
- ادارة المياه مع دول الجوار.
- اصلاح السياسة المتعلقة بالصادرات والواردات الزراعية وكذلك الاسعار.
- اصلاح السياسة المالية بقضية دعم الدولة للقطاع الزراعي.
- مكافحة الامراض والافات واتباع معايير الجودة.
- تطوير قدرات صغار المنتجين الزراعية الفريدة في العراق

اما الاحتياجات المالية فهي على اساس:

أ- الاطار المالي متوسط العمل.

ب- تمويل الاحتياجات الاساسية لغرض تسريع النمو الاقتصادي.

ج- الدعم الدولي في ضوء الالتزامات المتبادلة ويستلزم ان يقدم التمويل الاضافي عبر اليات لا تثقل كاهل الحكومة.

- اطفاء الديون.
- مساعدات ادارية وفنية على تنفيذ الاستثمارات العامة
- مساعدات تطوير ستراتيجية القطاع الخاص.
- المنح والقروض

اتفاقات دولية ومساعدات بمبادرات اقليمية ودولية.

د- الشروط المتعلقة بالالتزامات الدولية وهي اتفاقية (SBA) الحالية مع صندوق النقد الدولي واتفاقية (SBA) الثانية اللتان تتضمنان معايير قياسية وهيكيلية واقتصادية للاداء تعلق بالاصلاحات الهيكلية الرئيسية.

هـ- خطة الاستثمار والعمل الخاصة بالنمو الاقتصادي

حيث سوف يتم وضع خطة للاستثمار والعمل على اعادة القطاعات التي تعد الاساس في انعاش اقتصاد البلد الطاقة والزراعة كجزء من ستراتيجية التنمية.وبغية دعم تنفيذ خطة الاستثمار والعمل ستقوم الحكومة بتطوير ستراتيجية القطاع الخاصة بالاستثمارات المختارة وتفعيل المؤسسات والانظمة من اجل تنفيذ خطة الاستثمار. وكجزء من العملية المتواصلة للمجموعة الاستثمارية ستعمل حكومة العراق مع المجتمع الدولي على المزج بين خطتها الاستثمارية والعملية الخاصة بالنمو وبين مصادر التمويل المتاحة والمساعدات الفنية والادارية.

هذا وقد وضعت الحكومة العراقية اطار عمل مبادئ التنفيذ تتضمن الاستعانة بمؤسسات التنسيق للشركاء الدوليين من خلال المجموعة الاستشارية يتضمن مرونة الانسجام والانشغال من المركزية الى اللامركزية وتفويض السلطة وتضمن شفافية وانسيابية التمويل.

اما اللجنة التنفيذية للعهد الدولي فهي:

- برئاسة حكومة العراق والأمم المتحدة وتجتمع كلما دعت الحاجة وتجتمع سنوياً لمراجعة التنمية الوطنية والاطار المالي والمستجدات وغيرها ومراجعة سير اداء المجتمع الدولي بالنسبة للإيفاء بالتزامات العهد.

من الواقع الاقتصادي

ملامح رؤية الغد الاقتصادي

محمد شريف ابو ميسم

بحضور حشد من الأكاديميين والمعنيين في الشأن الاقتصادي التأمت طاولة المدى التي دأبت مؤسسة المدى على اقامتها في حلقة حوارية حملت أجواء من التفاؤل بمستقبل الاقتصاد العراقي على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي انسحبت على أسعار النفط بشكل مخيف.. الحشد الكبير من الأكاديميين والمعنيين في الشأن الاقتصادي الذي حضر الطاولة الاقتصادية لم يخف خشيته انحدار أكبر في أسعار النفط على الرغم من التوقعات القائمة على حسابات اقتصادية مرتبطة بدراسات لواقع الأزمة وما خلفته من ركود مع استشراف لواقع السوق النفطية التي تشير الى تراوح الأسعار في حدود الـ(٦٠) دولاراً للبرميل خلال المرحلة المقبلة بحسب ماتوقعه الدكتور مظهر محمد صالح مستشار البنك المركزي العراقي الذي استعرض رؤيته لمستقبل السياسة النقدية على أثر تداعيات الأزمة بعلمية عالية، أثبت من خلالها وبشهادة الحضور من أساتذة في مركز دراسات المستنصرية والجامعة المستنصرية مع بعض من أساتذة جامعة بغداد وخبراء مصرفيين ممن حضروا الحلقة الحوارية.. ان سياسة البنك المركزي العراقي اتت بثمارها وانها ازاء تحولات نسبية على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية.. وبالرغم من احتدام النقاشات والاختلاف في وجهات النظر الا ان حلقتنا الحوارية وفي محور السياسة النقدية، استطاعت أن تكشف النقاب عن الكثير مما كان غائبا – حتى عن أذهان الأكاديميين في الشأن النقدي – وهذا الأمر وبكل تواضع يحسب لطاولة المدى التي لم تغفل جانب الاستقراء للسياسة الاستثمارية أيضا على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية .. فكان ممثل الهيئة الوطنية للاستثمار حاضرا ليعرض رؤية الهيئة الوطنية للاستثمار في هذا الخصوص كاشفا وبكل صراحة عن معوقات خلق المناخ الاستثماري وفي مقدمة هذه المعوقات آفة الفساد التي تعيق الإجراءات الإدارية مع استمرار الممارسات البيروقراطية في المفاصل المؤسسية.. موضحا ملامح الرؤية المستقبلية في عمل الهيئة.. وبرغم تقاطع وجهات النظر من قبل بعض الخبراء والعاملين في القطاع الخاص أو من قبل رجال الأعمال ممن حضروا الندوة، الا ان هذا التقاطع في الرؤية خلق أجواء من التقارب في طرح الأفكار، الأمر الذي ساهم في توضيح ملامح الرؤية للغد الاقتصادي الذي يراد له أن يكون أكثر نموا مما هو عليه الآن برغم تداعيات الأزمة، عبر التركيز على وضع البرامج العلمية مع عدم الاغفال لاحتمالية انخفاض أسعار النفط بشكل كبير.. ان ما انتهت اليه طاولتنا لا يصنف ضمن خانة النقاشات التي دارت حول الأزمة المالية العالمية وحسب، انما كانت محاولة جادة لقراءة ما يحمله الغد الاقتصادي عبر عصف لأفكار نخبة طيبة من الأكاديميين والخبراء ورجال الأعمال على طاولة المدى.

ان ما انتهت اليه طاولتنا لا يصنف ضمن خانة النقاشات التي دارت حول الأزمة المالية العالمية وحسب، انما كانت محاولة جادة لقراءة ما يحمله الغد الاقتصادي عبر عصف لأفكار نخبة طيبة من الأكاديميين والخبراء ورجال الأعمال على طاولة المدى.

رقم المناقصة: ٢٢/م/و ص ن/٢٠٠٨
تاريخ الغلق: ٢٠٠٨/١١/٢٥

إعلان

تعلن شركة واسط العامة للصناعات النسيجية احد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عن اعلان مناقصة شراء مكائن واجهزة لقسم الخياطة لمصنع الحياكة ويتحمل المجهز ايفاد فنيين عدد (٤) ولمدة اسبوع واحد إلى بلد المنشأ. فعلى الراغبين بالاشتراك بالمناقصة مراجعة مقر الشركة في محافظة واسط/ الكوت القسم التجاري للحصول على الشروط والمواصفات لقاء مبلغ قدره (٥٠٠٠٠) دينار غير للرد وتودع العطاءات في صندوق العطاءات في مقر الشركة في موعد اقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم الغلق ٢٠٠٨/١١/٢٥ وعلى ان يقدم العطاء بثلاثة ظروف مختومة مثبت عليها اسم الشركة ورقم المناقصة واسم المادة الاول فني والثاني تجاري والثالث للمستمسكات المطلوبة وتشمل:

١- شهادة تاسيس الشركة.
٢- تأمينات اولية ١٪ دينار بصك مصدق كتأمينات اولية أو خطاب ضمان من مصرف عراقي معتمد او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة عن الحكومة العراقية على ان تستكمل باقي نسبة الـ٥٪ عند رسو المناقصة.
٣- براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب لسنة (٢٠٠٨).
٤-وصل شراء المناقصة.
٥- يمكن الاطلاع على مواصفات المادة المطلوبة وكذلك الشروط العامة للمناقصة على الموقع الالكتروني www.Wasit iarg.com

علماً ان الشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات ومن ترسو عليه المناقصة يتحمل اجور النشر والاعلان ويهمل أي عطاء غير مستوف للشروط اعلاه.
وكما تدعو الشركة كافة المشاركين لحضور المؤتمر المنوي عقده في مقرها للاجابة على الاستفسارات في الساعة (٩صباحاً) قبل يوم الغلق بسبعة ايام.

المدير العام

إعلان

تعلن الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية عن اعادة المزايدة العلنية لبيع المواد المدرجة تفاصيلها ادناه وفق قانون بيع اموال الدولة النافذ فعلى الراغبين في الاشتراك الحضور في المكان والزمان المعينين مستصحبين معهم التأمينات القانونية وكما مبين في الجدول ادناه عن المزايدة المقامة في مصنع الرشيد ومصنع الفارابي ومصنع المأمون ومخزن كراج صيانة الاليات نقداً او بصك مصدق وكذلك جلب بطاقة السكن والبطاقة التموينية وهوية الاحوال المدنية (اصلية ومستنسخة) لغرض مطابقتها وجلب كتاب براءة الذمة من ضريبة الدخل ويتحمل من ترسو عليه المزايدة اجور الخدمة بنسبة (٢٪) لمصاريف الاعلان واجور المنادي والمصاريف الاخرى وفي حالة عدم كفاية مبلغ النسبة اعلاه فيتم استقطاع اجور الاعلان اضافة الى هذه النسبة على ان يتم دفع قيمة المادة المشتراه خلال فترة لاتتجاوز اسبوع من تارخ الاحالة القطعية والتبليغ وبعكسه يعتبر ناكلاً وتجرى مزايدة علنية اخرى لحالة نكول من دون انذار رسمي وفي حالة تعذر اجراء المزايدة لحصول عطلة رسمية او حدث طارئ تؤجل المزايدة الى اليوم الذي يليه مباشرة.

ت	المادة	الكمية	المكان والزمان	مدة الرفع	مقدار التامينات	الملاحظات
1	الشرطة بلوت نافلة	1 طن	مصلح الرشيد الساعة العاشرة من صباح يوم 11/18/ 2008	يومان من اليوم التالي للتسديد	مئة وخمسون الف دينار	المزايدة معقدة
2	عكب 15 قدم فارغة وبتافة ومتعرضة للتلف والصدأ	12 عكا	مصلح الرشيد الساعة العاشرة من صباح يوم 11/18/ 2008	عشرون يوما من اليوم التالي للتسديد	520 الف دينار	المزايدة معقدة عن حالة نكول
3	عراد متنقلية متنوعة لشيارات نوع فيات (حمل)	1731 نوع ك 37741 فقرة	مخزن كراج صيانة الاليات الساعة العاشرة من صباح يوم 2008/11/20	ثلاثة اسابيع من اليوم التالي للتسديد	3000000 (ثلاثة ملايين دينار)	المزايدة معقدة ؛
4	الترتيش	3.040 عكا	في مصلح الفارابي الساعة العاشرة من صباح يوم 11/24/ 2008	يومان من اليوم التالي للتسديد	مليون دينار	المزايدة معقدة
5	سلوتر	7.065عكا	في مصلح الفارابي الساعة العاشرة من صباح يوم 11/24/ 2008	خمسة ايام من اليوم التالي للتسديد	ثلاثة ملايين دينار	المزايدة معقدة
6	صمغ عربي سائل	1.250عكا	في مصلح الفارابي الساعة العاشرة من صباح يوم 11/24/ 2008	يوم واحد من اليوم التالي للتسديد	مئة الف دينار	المزايدة معقدة
7	حبر تصوير توشي	6.990 عكا	في مصلح الفارابي الساعة العاشرة من صباح يوم 11/24/ 2008	خمسة ايام من اليوم التالي للتسديد	ثلاثة ملايين	المزايدة معقدة
8	حبر اسود سائل فلكتن	1.055عكا	في مصلح الفارابي الساعة العاشرة من صباح يوم 11/24/ 2008	يوم واحد من اليوم التالي للتسديد	اربعمئة الف دينار	المزايدة معقدة
9	صمغ عربي صلب	0.160 قدم	في مصلح الفارابي الساعة العاشرة من صباح يوم 11/24/ 2008	يوم واحد من اليوم التالي للتسديد	عشرة الاف دينار	المزايدة معقدة
10	حبر تصوير سائل	3.195 عكا	في مصلح الفارابي الساعة العاشرة من صباح يوم 2008/11/26	ثلاثة ايام من اليوم التالي للتسديد	مليون دينار	المزايدة معقدة
11	حبر صفر لمط البوست	0.500 قدم	في مصلح الفارابي الساعة العاشرة من صباح يوم 11/26/ 2008	يوم واحد من اليوم التالي للتسديد	مئة الف دينار	المزايدة معقدة
12	حبر ازرق لمط البوست	1.320 عكا	في مصلح الفارابي الساعة العاشرة من صباح يوم 11/26/ 2008	يوم واحد من اليوم التالي للتسديد	ثلاثمئة الف دينار	المزايدة معقدة
13	حبر اسود لمط البوست	1.775 عكا	في مصلح الفارابي الساعة العاشرة من صباح يوم 11/26/ 2008	يوم واحد من اليوم التالي للتسديد	مليون دينار	المزايدة معقدة
14	طلاء شفاف	2.820عكا	في مصلح الفارابي الساعة العاشرة من صباح يوم 11/26/ 2008	ثلاثة ايام من اليوم التالي للتسديد	سبعمئة الف دينار	المزايدة معقدة
15	فحل بلاستيكية p.p.g	1 طن	مصلح الدامون الساعة العاشرة من صباح يوم 12/2/ 2008	يوم واحد من اليوم التالي للتسديد	سبعون الف دينار	المزايدة معقدة
16	خاص وكسيد الكادميوم	3.896 عكا	مصلح الدامون الساعة العاشرة من صباح يوم 12/2/ 2008	ثلاثة ايام من اليوم التالي للتسديد	24000000 (اربعة وعشرون مليون دينار)	المزايدة معقدة
17	لصمغ مطاط	14.430 عكا	مصلح الدامون الساعة العاشرة من صباح يوم 12/2/ 2008	عشرة ايام من اليوم التالي للتسديد	تسعمئة الف دينار	المزايدة معقدة

مع تحيات الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية

المديرية العامة لمشاريع نقل الطاقة الكهربائية

م/ إعلان المناقصة المرقمة ٨٠/ نت/٢٠٠٨

تدعو وزارة الكهرباء/ المديرية العامة لمشاريع نقل الطاقة الكهربائية المكاتب والشركات من ذوي الاختصاص للمشاركة بالمناقصة أعلاه والخاصة بـ(تنفيذ اعمال دائرة المهندس المقيم والتعلية الترابية والسياج الخارجي لمشروع محطة تحويل كهرباء غرب البصرة ١٣٢ ك. ف والعائدة الى مديرية مشاريع محطات التحويل) وحسب الشروط وجداول الكميات والمخططات التي يمكن الحصول عليها من مقر المديرية الكائن في بغداد ساحة المستنصرية خلف المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة لقاء مبلغ قدره (٢٥٠,٠٠٠) مئتان وخمسون الف دينار غير قابل للرد.

علماً ان اخر موعد لتقديم العطاءات سيكون لغاية الثانية عشرة ظهراً ليوم الاربعاء ٢٠٠٨/١١/١٩ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان) وان الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

ملاحظة: تقديم هوية تصنيف المقاولين إنشائية الدرجة الخامسة فما فوق نافذة ومجددة/ النسخة الأصلية والمصورة عند شراء المناقصة.

ع/ المدير العام